وقفة تأمل

• د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

نحن الآن في السنة الثالثة من الدورة الخامسة وكلنا شوق وفرحة للقاء خادم الحرمين الشريفين. ولقاؤنا المرتقب به – حفظه الله– يعقب فرحة عارمة في الوطن، وفرحة ممتدة منذ سماع المواطنين الخبر السار بشفاء خادم الحرمين الشريفين متعه الله بالصحة والعافية. وفرحة أخرى بوضع خادم الحرمين حجر أكبر توسعة للحرم المكي في سجل التاريخ. وحري بنا في مجلس الشورى أن نتمعن في سجل إنجازات المجلس في عامه المنصرم. لقد قرأت وسمعت ما يثلج الصدر ويسر الخاطر من اقتراب المجلس إلى نبض الشارع السعودي، واهتمام المجلس بشؤون المواطن. صحيح أن المجلس يتطلع إلى اقتراب أكثر وأعمق، لكن العمل المناط بالمجلس كان أكبر من الجهد، والأمل أوسع من الجد. وصدق الشاعر العربي: إذا كانت النفوس كباراً تعبت في مرادها الأجسام.

وقد رأيت خادم الحرمين الشريفين هو الذي يحث المجلس على تمتين العلاقة بين المجلس والمواطنين كافة. وهو الذي يقول في خطابه السنوي في المجلس: إن على أعضاء المجلس استشعار نبض الشارع، وهو رعاه الله الذي يقود عبر برامجه المتعددة عربة الانفتاح داخلياً وخارجياً.

لقد استشعر مجلس الشورى أهمية توجيه خادم الحرمين، ووجد أن يبدأ بعلاقة المجلس بالإعلام السعودي. ذلك أن الإعلام هو الوسيلة الأكثر أثراً في مسألة العلاقة بين المجلس والمواطنين. لهذا كله فقد اعتمد مجلس الشورى إقامة ندوة عنوانها: الإعلام البرلماني يحضرها إعلاميون من مختلف قطاعات الإعلام، وقد عُقدت الندوة في إحدى قاعات المجلس.

وكنت أحد المتحدثين الرئيسيين في تلك الندوة، وتشرفت بتكليف من معالي رئيس مجلس الشورى، بإعداد المقترح وتحديد آليات المقترح. لهذا كله فإنني أصدر عن معرفة. وأقول إن توجه خادم الحرمين الشريفين لقي قبولاً وتنفيذاً من قبل المجلس. ومن المتوقع أن تكون النتائج أكثر من جيدة على الصعيدين الشعبي والشوري .

رأيت أن أعضاء المجلس، وكذلك رأيت هيئات شعبية تقول بلسان الحال ولسان المقال إن توجيهات خادم الحرمين ورؤاه التي تخص مجلس الشورى ومسؤولياته هي الداعم الحقيقي لما يشهده المجلس من تحديثات وانفتاح على القاعدة الشعبية الواسعة. لهذا كله شرع المجلس في العام المنصرم في تحديث قواعد العمل وتبني قواعد جديدة نشأت من مرور عشرين سنة على قواعد العمل المعمول بها، ونشأت مع مستجدات عصرية.

ما قام ويقوم به المجلس ليس بدعاً في هذه المسألة. فأغلب المجالس النيابية تراجع أنظمتها بناء على أمرين: الأول ما يردها من ملحوظات وتوجيهات القيادة السياسية والدستورية، والأمر الآخر ما تواجهه بعض قواعد عمل المجالس من ملحوظات عند تطبيقها. وقد أجمع أغلب المشرعين البرلمانيين في العالم على أهمية كل الأمرين، وعدوها من السوابق البرلمانية Les precedents (أعراف وتقاليد) التي يجب أن تدخل في نظام البرلمان، ومجلس الشورى السعودي يولي هذه المسألة اهتماماً تستحقه، لهذا كله فقد شكل معالي رئيس المجلس لجنة برئاسة نائبه، وهي لجنة اختصت برصد كل ملحوظات الأعضاء ومقترحاتهم وقد تجمع لهذه اللجنة مئات المقترحات والملحوظات فأحالت اللجنة ما اجتمع لديها إلى الإدارة القانونية بالمجلس لدراسة المقترحات والملحوظات، ثم عرض ما توصلت إليه الإدارة القانونية في جلسة خاصة على أعضاء المجلس لمزيد من المناقشة والتصويت على القواعد الجديدة .

أنا هنا أدوّن بكل فخر واعتزاز هذه المسيرة التحديثية التي يقودها معالي رئيس المجلس بناءً على توجيهات ولي الأمر. وعلينا أن نستشعر المسؤولية الكبيرة التي نعاصرها في مجلس الشورى، لأن ما نقره ونصوت عليه بخصوص مراجعة قواعد عمل المجلس، إنما يُعد من وجهة نظر القانونيين البرلمانيين إعادة حقيقية لصياغة نظام مجلس الشورى. لهذا كله فمن المسؤولية والواجب أن نشكر ولي الأمر على اهتمامه بمجلس الشورى، وكذلك نشكر معالي الرئيس الذي أخذ على عاتقه هذه المسألة على خير وأجود ما يكون الأخذ والجد والحرص.

وكلنا في مجلس الشورى نتطلع لقابل الأيام عندما تصبح التحديثات جزءاً من قواعد المجلس الرسمية. عندئذ سنرى بكل وضوح أن تطلعات القيادة الحكيمة كانت تطلعات مهمة تصب في صالح العمل البرلماني الشوري في المملكة العربية السعودية.